Issue 6504 Tuesday 12/11/2019
الزمان – السنة الثانية والعشرون العدد 6504 الثلاثاء 14 من ربيع الاول 1441 هـ 12 من تشرين الثاني (نوفمبر) 2019م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/22. UK

محاولة لتفسير ما يجري

نذير الطوفان العربي

محمد فلحي
بغداد

قبل أكثر من ألف عام قال الحجاج بن يوسف الثقفي:"من تكلم قتلناه، ومن سكت مات بغمّه كمدا"..اليوم تقول الحشود المليونية من الشباب الغاضبين للحكام الجدد:"من لم يتغير غيرناه،ومن رفض طردناه".. وما أشد الفرق بين الأمس البعيد واليوم القريب!

الربيع العربي في عام2011 شهد تساقط العروش الاستبدادية في تونس ومصر وليبيا واليمن.. والخريف العربي في عام 2019دق أجراس الخطر حول فساد لعبة الديمقراطية في الجزائر والسودان ولبنان والعراق..ولن تصمت الأجراس حتى يصحو الحكام من غفواتهم! هذه محاولة لفهم ما جرى وما سيجري قبيل الطوفان العربي الذي يهدد الجميع.

قنبلة الغضب المرعبة انفجرت، وبدأ الطوفان،وبدأت القلاع الحصينة تتساقط، على شاشات الفضائيات ومواقع الانترنيت،وتطبيقات التواصل الاجتماعي، في ظل ما يسمى ثورة الشاشة أو (ثورة الانفوميديا)، بعد أن عجزت الأنظمة السياسية العربية عن استيعاب حركة الحياة وتأثير تقنيات الاتصال الالكتروني الجديد، ولم تفهم انعكاساتها في عقلية الجماهير وسلوكها!

كان عصر الثورات خلال القرنين الماضيين يعتمد على تحشيد الجماهير، حول قضية أو مشكلة، وتحريضها وتحريكها، عبر الخطاب الشفهي المباشر،أو من خلال وسائل الإعلام،لإسقاط الأنظمة السياسية أو تغييرها بقوة الاندفاع الجماهيري الهائل، وباستخدام أسلحة بدائية بسيطة، في كثير من الأحيان،ولعل جميع(الثورات) التي شهدتها المنطقة العربية، منذ بداية القرن العشرين، كانت تعتمد على ثلاثة أسلحة:بيان صادر من قيادة الثورة، وإذاعة مسموعة لتبليغ الجماهير بمضمون ذلك البيان وأسماء الثوار، وعدد من الدبابات والبنادق لمحاصرة القصر الملكي أو الرئاسي!

اليوم أصبحت الشاشة الصغيرة(تلفزيون أو هاتف ذكي) هي السلاح الفعّال، الذي لم يدرك أغلب السياسيين أبعاده ومعطياته وانعكاساته،ولم يفهموا لغة الوسائط المتعددة(الملتيميديا) والتفاعلية التي وفرتها تقنيات الإعلام الجديد،فلجأوا لوسائلهم القديمة في محاولات المنع والحجب والرقابة والتضليل والخداع لمواجهة المد الشعبي، الذي أصبح يتحرك بسرعة فائقة، متجاوزاً تلك الحواجز التقليدية ومحطماً جميع القيود المعروفة! لن يستطيع أحد بعد اليوم أن يوقف الطوفان، ولكن يتعين على السياسيين التقليديين والجدد أن يتعلموا كيفية السباحة،وسط تيارات الفضاء الالكتروني، لكي يستطيعوا النجاة بأنفسهم وبلدانهم، قبل فوات الأوان،حيث لا ينفع الندم! لم تعد لغة الوعد والوعيد صالحة في مخاطبة الناس من قبل الحكام،وقد سقطت لغة القوة والترهيب، منذ عقود، عندما أصبحت الموجات والشاشات وصناديق الاقتراع وسيلة الوصول إلى السلطة،وقد ظلت المنطقة العربية، مع الأسف، تعاني حتى وقت قريب،عجزاً في تطوير الأنظمة الحاكمة، وهيمنة الخطاب الرسمي الواحد،وجمود اللغة السلطوية التي تفتقد المرونة والتفاعل مع عقلية الأجيال الشابة، التي تعايشت مع وسائل الكترونية(سمعية وبصرية) مثل الألعاب الرقمية (كاندي كراش والبوبجي) والحاسوب المحمول(لاب توب) والهاتف النقال(موبايل)..واستخدمت برامج التواصل عبر هذه الأدوات الجديدة بذكاء وإدمان وإفراط مثل تطبيقات المحادثة والدردشة(الماسنجر) و(السناب شات) والمدونات والفيس بوك وتويتروانستغرام ويوتيوب وغيرها الكثير، حيث تدفقت المعلومات، وتمت صياغتها وتداولها واستخدامها، بعيداً عن نظر الرقيب، وقد اضمحلت صورة السياسي، وتآكلت تدريجياً، سلطة الحاكم الذي كان يحتكر الثروة والسلاح والمعلومات ويوظفها، وفقاً لمصالحة ورغباته وأهدافه. من أبسط الأمثلة، على طبيعة التغيرات السياسية والتقنية والاجتماعية والنفسية التي لم يفهمها أغلب السياسيين، أن شخصاً واحداً يدعى(جوليان أسانج) استطاع من خلال موقع(ويكيليكس) الإلكتروني أن يثير عاصفة عالمية في نهاية عام 2010 هزت الكثير من العروش والكراسي، من خلال نشر آلاف الوثائق المسروقة من الأرشيف السري الأميركي، وقد فضح الأسرار المستورة،من خلال اختراق الجدران الحديدية، وكشف الحقائق غير المعلنة من قبل الحكومات والأنظمة القائمة، التي كانت تعتقد أن(السرّية) الدبلوماسية والأمنية التقليدية سوف توفر لها حصانة أبدية! ومن الأمثلة الأخرى على ثورة الشاشة أن شاباً تونسياً يدعى محمد أبو عزيزة أحرق نفسه، احتجاجاً على الظلم، أمام عدسات(الموبايل) يوم 2010/12/17 فتناقلت صورته الشاشات والمواقع الالكترونية، لتصبح تلك الصورة المرعبة شعلة الحرية لملايين الشباب العرب العاطلين عن العمل واليائسين من المستقبل والمتذمرين من التجاهل والتهميش والقهر. الانفجار غير المتوقع من قبل جميع الأنظمة الحاكمة، الذي بدأ في تونس وانتقل إلى مصر ثم إلى ليبيا واليمن وسوريا، وأخيراً العراق ولبنان والسودان والجزائر،وغيرها،وما تزال تداعياته مستمرة، كان نتيجة عدة عوامل سياسية واجتماعية وتقنية، تجمعت تحت ظروف معينة،فيما يشبه التفاعل الكيمياوي الذي يقوم على التقاء عناصر طبيعية،تؤدي إلى تكوين مركبات جديدة،قابلة للانفجار من خلال شرارة يطلقها صاعق صغير، وذلك ينطبق على ما حدث في الشارع العربي، حيث توفرت العناصر وتفاعلت، ثم جاءت تلك الشرارة، فأشعلت الحريق، وأنارت الطريق أمام الباحثين عن فرصة جديدة في الحياة والمستقبل. ويمكن تحليل تلك العناصر المحركة للشارع العربي،في أربعة مركبات متفاعلة:

أولاً: المركّب السياسي:

لا شك أن النظام السياسي العربي يعيش أزمة حقيقية، منذ عدة عقود،فهو يعاني من عدم التجانس بين الأنظمة الملكية والقبلية والجمهورية،وقد تكرست الحواجز بين تلك الأنظمة بسبب النظرة القطرية والإقليمية بدلاً من التوحيد والتقارب والتنسيق المفترض، ضمن فضاء عربي تتوفر فيه كل عناصر الوحدة والقوة، سوى عنصر واحد مفقود، هو عدم وجود الإرادة السياسية الصادقة للإصلاح والتغيير،لدى الحكومات القائمة، وحرصها على المصالح الشخصية أكثر من اهتمامها بالمصالح الشعبية. ولعل الجانب الآخر في أزمة النظام السياسي العربي هو(الشيخوخة) التي أدت إلى أمراض مزمنة،وعدم إتاحة الفرصة للدماء الشابة لكي تتدفق في شرايين الهيكل السياسي وتدعمه وتجدده وتطوره، من خلال تداول سلمي لمواقع المسؤولية. وامتداداً لهذه الظاهرة،فإن لغة التفاهم بين الحكام العاجزين، غير المتعلمين، والجمهور الشاب المتعلم تكاد تكون منقطعة، أو(خارج التغطية) حيث يصعب على بعض القادة السياسيين مخاطبة الناس بلغة البشر الطبيعية، ويعاني بعضهم من صعوبة في الحديث أو التعبير عن أفكار بسيطة، يمكن لرجل الشارع العادي أن يجيدها بلباقة مدهشة، ولعلنا نتذكر ذلك المشهد، الذي يدعو إلى الرثاء والسخرية معاً، عندما ظهر حاكم تونس السابق، أمام عدسات التلفزيون، قبيل هروبه، ليردد عبارة واحدة" فهمتكم.. فهمتكم.. فهمتكم" ..لكن الشباب الغاضبين كانوا قد تجاوزوه، ولم يصغوا لندائه الأخير، لأنه لم يفهمهم طوال أكثر من عقدين، فكيف يريد منهم أن يصدقونه ويفهمونه في اللحظة الأخيرة؟!..

ولعل المشهد الأكثر غرابة أن (قائد الجماهيرية العظمى) وصاحب(النظرية العالمية الثالثة) ومؤلف (الكتاب الأخضر) يخاطب الناس بلغة السلاح والإبادة الجماعية،ولا يتورع عن قصف المدن الثائرة بالطائرات والدبابات، ويصف الجماهير بالجرذان، فليس مستغرباً أن نجد زملائه من الحكام ينحدرون إلى ما دون ذلك من الخطاب المقيت، الذي يعبر عن عجز في التواصل والتفاهم نراه واضحاً في لغة الإعلام الرسمي، الذي يقوم على التمجيد المفرط للزعيم الأوحد،والعائلة الحاكمة، وتبنّي الرأي الواحد، وتحريم الرأي الآخر،والاعتماد على مسار عمودي رأسي، يتلقى (الأوامر) من قمة القيادة السياسية،ويبلغها إلى الناس،عبر جهاز إعلامي رتيب، يرفض الإبداع، ويفتقد المواهب،ويزدحم بالمتملقين والمنافقين، في حين وجد ملايين الشباب فرص التواصل(الشبكي) متعدد الخيارات، لا يعرف الحواجز،حيث يمكن تغيير(القنوات) بلمسة زر صغير، والإبحار، في شبكة الإنترنيت، ضمن فضاء معلوماتي بدون حدود أو قيود. هذه الفجوة في التواصل، بين الحكام والمحكومين، جعلت الخطاب الرسمي يتردد في واد، والناس يعيشون في واد آخر،ومن ثم فإن الحقيقة المطلقة التي يزعمها الحكام أصبحت موضع شك وانتقاد ورفض أحياناً! يضاف إلى تلك العناصر، وربما يحركها، وجود أخطاء رسمية وفضائح عائلية وممارسات حكومية فاشلة وتبذير في الثروات، وتزوير في الانتخابات، وقصص فساد مخزية، لا يمكن التستر عليها، مثل إعلان رغبة بعض الحكام(المنتخبين ظاهرياً) في توريث أبنائهم،دون خجل أو وازع من ضمير، ومن المشاهد المضحكة في إحدى المقابلات التلفزيونية، مع أحد الرؤساء العرب، عندما سأل عن حقيقة رغبته في تغيير الدستور لتوريث ولده، فأجاب، بكل صلافة وغرور: ولم لا؟!.. الم يحكم بوش الإبن أميركا بعد والده بفترة قصيرة؟!!

ثانياً: المركّب الاجتماعي والنفسي:

شهدت الحياة في القرن الأخير قفزات هائلة في العلم والتقنية ووسائل العيش وأساليب التواصل بين البشر،وأصبح العالم(قرية صغيرة) كما وصفه ماكلوهان، قبل أكثر من نصف قرن،بيد أن التغييرات الاجتماعية والنفسية الهائلة بدأت قبل ذلك بقرن من الزمن أو أكثر، من خلال تبلور ملامح مجتمع بشري جديد ومعقد، يتمثل في ظهور المدن المليونية، والسكن العمودي المزدحم، والنقل السريع بالقطارات والسيارات والطائرات ،وتوفر التعليم بكافة مراحله،والعمل المنظم في المصانع الضخمة، وتداول السلع والخدمات، عبر الحدود، ووفرة النقود، وقلة العمل والنشاط الجسدي، وكثرة الفراغ الزمني،وتعدد فرص التسلية،وتقمص صور نجوم السينما والتلفزيون في الحياة المرفهة والرغبات غير المحدودة، وقد أصبحت بعض الكماليات السابقة من الضروريات الملحة،مثل السكن المستقل،وامتلاك السيارة الصغيرة، وتعددت الكماليات وتوسعت الطموحات أمام الشباب،فأصبح هذا السيل الجارف يندفع بسرعة، ويغير طبيعة المجتمع ويؤثر في العلاقات بين الناس، ومن بينها بالطبع العلاقة بين السلطة الحاكمة والجماهير المتطلعة للرفاهية والعدالة، وأصبح مقياس الولاء بين الحاكم والمحكوم، هو إشباع حاجات الناس وتلبية رغباتهم ،وإلا فالبديل لدى أغلبية المجتمع هو النقمة والتذمر والفوضى والتمرد،كلما أتيحت الفرصة وسمحت الظروف، وفي ظل هذا الواقع الجديد، أصبح القرن الماضي (قرن النظريات) لتفسير المجتمع الجديد وفهم معطياته، وهو(قرن الثورات) بامتياز أيضا!!.

وفي مطلع القرن العشرين وصف (غوستاف لوبون) مظاهر السلوك الجماهيري والحشود البشرية، في لحظات التعبير والتغيير،فدرس ظاهرة الرأي العام، وأكد إن ما يحرك الناس في الشارع، ليس السلوك العقلاني الفردي، وإنما سلوك(القطيع) حيث تذوب الذات الفردية في الذات الجماعية، ويتحول الحمل الوديع إلى ذئب مفترس، إذا وجد زملائه من الحملان(تعوي) فجأة، بسبب الغضب أو الجوع،وفيما بعد جاء(فرويد) بدراساته المعمقة لعلم نفس الجماهير،فأوضح أن العقل اللاواعي أو(العقل الباطن) هو المسيطر على سلوك الحشود البشرية، التي قد تنفجر، وتعلن الثورة والعصيان والشغب والعنف، لسبب تافه ظاهرياً، لكنه عميق الجذور في وجدان الناس، مثل الشعور بالاضطهاد والتمييز والاحتقار والظلم، عبر فترات زمنية طويلة وحوادث متراكمة! وقد عرف العالم زعامات سياسية بارزة، في التاريخ الحديث،حركت مشاعر الجماهير،وأصبحت رموزاً متألقة في أذهان الناس، في لحظات الصعود والعطاء والنجاح والأمل، بيد أن صورة القائد(الملاك الطاهر) تحولت بعد سنوات قليلة إلى(شيطان داعر) رجمته الجماهير وأسقطته من فوق عرشه، عندما عجز عن تحقيق مطالبهم،أو خان أحلامهم،وتحول من(ثائر) شاب إلى فرعون متغطرس، تحيطه عائلة فاسدة وبطانة سيئة، فلم يجد لدى الناس سوى الرجم والسقوط،والأسماء كثيرة، مثل هتلر وموسوليني وستالين وبهلوي وماركوس وصدام وبن علي ومبارك والقذافي وغيرهم من السابقين واللاحقين!

ثالثاً: المركّب التقني والإعلامي:

يعيش المجتمع الإنساني ظاهرة الاتصال الالكتروني، منذ بداية القرن العشرين،التي بدأت بتقنية نقل الصوت من خلال الراديو، عبر الموجات الكهرومغناطيسية،وقد تزامن اختراع الإذاعة مع السينما،ثم جاء التلفزيون في منتصف القرن الماضي، ليزيد من تأثير نقل الصوت والصورة،بطريقة فورية، دون حواجز،مستهدفاً ملايين البشر،ولكن العشرين سنة الماضية شهدت ثورتين جديدتين، هما البث التلفزيوني الفضائي،باستخدام الأقمار الاصطناعية،وشبكة الانترنيت،فأصبحت المعلومات تتدفق في كل الاتجاهات، بدون رقابة أو تحكّم من طرف محلي مسيطر،ودخل العالم مفهوم العولمة،إعلامياً واقتصادياً واجتماعياً،وقد أدى ذلك كله إلى عدة ظواهر:

أ. خيارات متعددة ومفتوحة في الوصول إلى المعلومات، نتجت عنها وفرة في المعلومات غير مسبوقة، تفوق قدرة الإنسان الاعتيادي على الاستيعاب والتمحيص والتحليل والفهم.

ب .الاندماج والتكامل بين الوسائل والتقنيات الإعلامية والمعلوماتية،فالهاتف النقال(موبايل) كانت بداية استخدامه كهاتف لا سلكي للاتصال الفردي، ثم أصبح أصغر حجماً وأكثر كفاءة، ليقدم عدة خدمات، مثل استقبال البث الإذاعي والتلفزيوني والتصوير الثابت والمتحرك (الفيديو) والألعاب الالكترونية،والبث المباشرلينتهي أخيراً إلى حاسوب صغير مرتبط بشبكة(الإنترنيت)،وجهاز التلفزيون بدأ يتحول إلى حاسوب(كومبيوتر) متعدد الاستعمالات والوظائف، ويتميز بالتفاعلية والدقة العالية والإبهار.

ج .لم تعد ثمة حدود فاصلة بين الاتصال الفردي والجماعي، وبين الاتصال العمودي والأفقي،وأصبح المرسل مستقبلاً، والمستقبل مرسلاً، في الوقت نفسه، حيث يستطيع أي شخص بث مباشرا ونشر المعلومات المقروءة والمسموعة والمرئية،والوصول إلى ملايين الناس، عبر شبكة الانترنيت،بإمكانيات بسيطة، وكلفة مالية زهيدة أو مجانية أحياناً، وباستخدام أدوات متوفرة مثل الكاميرا الرقمية أو الهاتف النقال.

د. هيمنة الصورة على المشهد الإعلامي، بدل الكلمة،التي كانت وسيلة تسطير العلم والفكر،لعدة آلاف من السنين، والخطير هنا أن الصورة قابلة للتصنيع والتقطيع والتشويه والتعديل، باستخدام برامج الحاسوب (الفوتوشوب)،ومن ثم لم تعد الصورة تعني المصداقية الكاملة،فقد يمر من خلال الصور المصنعة الكثير من الرسائل غير الدقيقة، والأخطر من ذلك أن هناك جهات عديدة وظفت الصورة في التحريض والشحن العاطفي والنفسي، لتحريك الجماهير، وفقد أجندات وأهداف معلنة أو خفية!

هـ. إن النقل الحي والمباشر والفضاء المفتوح جعل حركة الشارع السياسي مرئية ومسموعة من الجميع، ولا شك أن الحشود البشرية التي خرجت للتظاهر،أمام عدسات التلفزيون، كانت تتحرك وتتصرف وفق حركة الكاميرا،وهذه ظاهرة سياسية وإعلامية جديدة، جعلت بعض الحكام أكثر حذرا وخوفاً من ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، ومن لم يفهم هذه الظاهرة من الحكام تورط في أفعال اجرمية موثقة بالصورة والصوت والكلمة لا بد أن تقوده إلى قفص الاتهام أمام القضاء الدولي ليدفع ثمن أفعاله المشينة!

و. أصبح الإعلام الفضائي والشبكي وسيلة تحريك وتحريض فعالة،بيد الشعوب لمواجهة طغيان الحكام وفسادهم،وعندما تظل بعض الفضائيات تردد القول، وتؤكد أن هناك (تظاهرة مليونية) قادمة غداً، في المكان الفلاني والزمان الفلاني، فإن الكثير من الناس سوف يشارك في تلك المظاهرة، تحت وطأة هذا التحريض، وقد يشعر المرء بالتقصير لو ظل قابعاً في بيته، في حين يرى أغلب الناس في الشوارع، وبهذه الطريقة صنعت الكاميرا الحدث مسبقاً، ثم قامت بتغطيته لاحقاً!!

رابعا: المحرك المخابراتي:

لم تعد نظرية المؤامرة كافية لتفسير ما يحدث من حراك جماهيري مليوني، لا بد أن تكون هناك لعبة أكبر وأوسع في ظل ما أصبح يعرف بالقوة الناعمة،فقد تحولت حلبة الصراع السياسي والعسكري إلى ميدان العقول، وتلك لعبة ليست بريئة تماما أو (عفوية) كما يبدو من ظاهر الأحداث،فهناك غرف مخابراتية مظلمة للتوجيه والتحكم والسيطرة والتمويل،وهناك أطراف قد تبدو بعيدة أو صامتة لكن الوقائع تسجل حضورها الفاعل في صنع الأحداث،ولعل خطورة هذه الحالة أن اغلب الشباب الهائجين المندفعين تحركهم العواطف الملتهبة والنوايا الطيبة ومن النادر أن يستطيع أحد اقناعهم أن هناك من يركب موجات غضبهم ويعمل على استغلال عفوية مشاعرهم الجياشة،ولن يفهم غالبية المتظاهرين أن هناك مقود بيد أشخاص بعيدين آخرين يوجهون مسار الحراك الشعبي لجهة مصالحهم وأهدافهم،فيصبح الأبرياء ضحايا العنف والانتقام والهيجان وغياب الرؤية وسط دخان القنابل والحرائق وأزيز الرصاص القاتل.

الخلاصة

الطوفان الشعبي الذي نراه اليوم، هو عملية تفاعل بين العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية والتقنية والمخابراتية، مهدت لانفجار غير متوقع، سوف يظل مثل البركان المتجدد ساخناً حتى وقت طويل قادم،ولا بد أن يفرض على القيادات السياسية والنخب الفكرية فهم الظروف والأسباب التي حركت الحشود المليونية الشابة أمام عدسات التلفزيون،ودفعتها إلى الهيجان والثورة،وعلى الجميع أن يتغيروا قبل أن يُغَيَّروا..وأن يُحاسِبوا قبل أن يُحاسَبوا؟!!

> لعل جميع(الثورات) التي شهدتها المنطقة العربية، منذ بداية القرن العشرين، كانت تعتمد على ثلاثة أسلحة :بيان صادر من قيادة الثورة، وإذاعة مسموعة لتبليغ الجماهير بمضمون ذلك البيان وأسماء الثوار، وعدد من الدبابات والبنادق لمحاصرة القصر الملكي أو الرئاسي! اليوم أصبحت الشاشة الصغيرة(تلفزيون أو هاتف ذكي) هي السلاح الفعّال، الذي لم يدرك أغلب السياسيين أبعاده ومعطياته وانعكاساته،ولم يفهموا لغة الوسائط المتعددة(الملتيميديا) والتفاعلية التي وفرتها تقنيات الإعلام الجديد،فلجأوا لوسائلهم القديمة في محاولات المنع والحجب والرقابة والتضليل والخداع لمواجهة المد الشعبي، الذي أصبح يتحرك بسرعة فائقة،

الإنتخابات المبكرة

نظرة قانونية وحسابات سياسية

إسماعيل نامق
بغداد

تعني الانتخابات المبكرة إجراء انتخابات عامة قبل انتهاء الدورة الانتخابية، وهي وسيلة مهمة ومؤثرة لفض النزاعات السياسية التي تحدث ما بين القوى والأحزاب السياسية بشأن مسألة أو مسائل معينة، وكذلك يجوز وصفها الملجأ الأخير لمعالجة الأزمات المسيسة التي توقع فيها البلاد. بالانتخابات المبكرة يمكن المحافظة على أرواح العباد وبها أيضاً يصون الأمن والاستقرار. نظراً لتلك الأهمية، أصبحت الانتخابات المبكرة إحدى سمات النظام البرلماني. العراق بحاجة ملحة لإجراء انتخابات مبكرة، كحاجة الظمئان للماء، لأنه بالانتخاب المبكر، يمكنه أن يمسح الآثار المعيبة والفاضحة التي أفرزتها انتخابات 5/12 / 2018 الكارثية، فاليوم سنحت فرصة تاريخية لتصحيح مسار العملية الديمقراطية، ولتبديد التشوهات والشبهات التي احيطت بها بسبب الانتخابات الأخيرة. لا داعي للقلق، ولا مبرر للشك والريبة من إجراء انتخابات مبكرة، لأن أجراءها في هذا الوقت يؤدي من دون ريب إلى إرضاء عدد غفير من المحتجين، وإلى ترسيخ مبادئ الديمقراطية وثقافة الانتخابات. الانتخابات المبكرة لا تسفر عنها الفوضى كما يظن البعض، ولا تبقي المعادلات السياسية الحالية على حالها كما يجزم البعض الآخر. لا تخافوا من الانتخاب المبكر، راجعوا تاريخ النظام البرلماني في العراق في العهد الملكي، تجدون أنه في (16دورة انتخابية)، حل البرلمان سوى في دورة انتخابية واحدة، فاكتملت في الست عشرة دورة انتخابية، دورة انتخابية وحيدة، ومع ذلك لم تقم القيامة. خذوا الدرس من منهل النظام البرلماني، بريطانيا العظمى، التي لم تدع أزمة سياسية إلا وأجرت بشأنها انتخابات مبكرة، وآخرها موضوع خروجها من الاتحاد الأوروبي، إذ أجرت انتخابات مبكرة على إثرها، وفي طريقها إلى انتخابات مبكرة ثانية، تغير بسبب هذا الموضوع رؤساء وزراء ثلاثة، ولا نعلم كم آخر يتغير، ومع ذلك لم تتفكك بريطانيا. واعتبروا من التركي أكرم إمام أوغلو، إذ رغم فوزه في انتخابات بلدية اسطنبول، لم يخش من إعادة الانتخابات، وفاز في الانتخاب الثاني بفارق مريح. فلا تترددوا من الانتخابات المبكرة، إن كانت أصواتكم ومقاعدكم في مجلس النواب حقيقية، فأكدوا للكل هذه الحقيقية وثبتوها في سجلات التاريخ، أما إن كانت مزورة ومزيفة، فتأكدوا انها لا تقيكم من غضب شعبكم، ولا تعظمكم في عيون الشعوب الأخرى، فتحاكموا إلى شعبكم واعتمدوا عليه، ولا تراهنوا على الإرادات والإدارات الخارجية، لأن الإرادة الخارجية لا تقيكم، كما لم تق غيركم من الرؤساء والساسة، أما إرادة الشعب فتبقيكم كما أبقت أردوغان، ووقته من الإنقلاب.

انتخابات مبكرة

أما عن الجانب القانوني لإجراء الانتخاب المبكر، فتجب الإشارة إلى أن هذا الإجراء لا بد أن يسبقه حل مجلس النواب، إذ يحل هذا المجلس بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه، أي بصوت (165نائباً)، لكن هذا المجلس لا يمكنه ان يحل نفسه من تلقاء نفسه، وإنما بناء على طلب ثلث أعضائه (أي بطلب موقع من 110 نواب)، أو بناء على طلب من رئيس مجلس الوزراء. غير أن هناك غموضاً في الدستور العراقي فيما يتعلق بموافقة رئيس الجمهورية على حل مجلس النواب، إذ نصت (المادة 64/ أولاً) على أنه: " يحل مجلس النواب، بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه، بناء على طلب من ثلث أعضائه، أو طلب من رئيس مجلس الوزراء، وبموافقة رئيس الجمهورية ولا يجوز حل المجلس في أثناء مدة استجواب رئيس مجلس الوزراء ". في ضوء هذا النص يمكن إثارة التساؤلات الآتية:

1) هل موافقة رئيس الجمهورية شرط لحل المجلس أم شرط لتقديم طلب الحل؟ بمعنى هل يوافق رئيس الجمهورية على حل البرلمان، أم يوافق على طلب الحل المقدم من رئيس الوزراء، كونه أحد شطري السلطة التنفيذية؟ لأن السلطة التنفيذية في العراق، ثنائية تتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.

2) إذا افترضنا، أن موافقة رئيس الجمهورية تتعلق بحل المجلس، وليس بطلب الحل، هل تصبح هذه الموافقة حالة مستقلة للحل، أم شرطاً لتصويت المجلس على حل نفسه؟ بمعنى هل المجلس يحل في حالتين هما، حالة الحل بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه، وحالة موافقة رئيس الجمهورية على الحل؟ أم يحل في حالة وحيدة، وهي حالة تصويت المجلس بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه على حل نفسه، ثم موافقة رئيس الجمهورية على قرار المجلس بحل نفسه؟ ان اقتران كلمة الموافقة بالحرف الجار (الباء) في النص الفقرة الأولى من المادة الرابعة والستين (وبموافقة رئيس الجمهورية)، أحدث هذا اللبس والغموض، لأن اقتران الموافقة بحرف الجر (الباء) تدل على ان هذه الموافقة حالة مستقلة، وليست شرطاً لحالة أخرى، ولو كان المشرع قد قصد أن تكون هذه الموافقة شرطاً لتصديق قرار الحل، لوجب أن تكون كلمة الموافقة مجردة عن الحرف الجار (الباء)، أي أن تكون الصيغة (وموافقة رئيس الجمهورية).

3) يتعلق التساؤل الأخير بالطبيعة القانونية لموافقة رئيس الجمهورية، هل هي أمر وجوبي عليه، أم هي أمر جوازي له؟ تعتمد الإجابة على هذا التساؤل بالتكييف القانوني للموافقة الواردة ذاتها، هل هي حالة مستقلة لحل المجلس، أم هي شرط لحله، أو هي شرط لطلب الحل المقدم من رئيس الوزراء؟ فإذا كانت موافقة رئيس الجمهورية حالة مستقلة وقائمة بذاتها لحل مجلس النواب، فتصبح أمراً جوازياً، إذ يستطيع رئيس الجمهورية أن يوافق على الحل ويستطيع كذلك أن لا يوافق. وإن كانت موافقة رئيس الجمهورية شرطاً لحالة أخرى، أي شرطاً لحل المجلس من قبل المجلس نفسه، بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه، فتصبح هذه الموافقة أمراً واجباً على رئيس الجمهورية، شأنها شأن المصادقة على القوانين، وكذلك شأن دعوة مجلس النواب المنتخب للإنعقاد.

امر جوازي

أما إذا كانت موافقة رئيس الجمهورية شرطاً لطلب الحل المقدم من رئيس الوزراء، فاعتقد أنها تصبح أمراً جوازياً له، إذ يحق لرئيس الجمهورية أن يوافق على طلب الحل ويقدم، ويمكنه كذلك أن يمتنع عن الموافقة وبالتالي يمنع تقديم طلب الحل. تجدر الإشارة إلى ان بعض الباحثين ذهبوا إلى ان موافقة رئيس الجمهورية شرط للطلب المقدم من رئيس الوزراء، بيد ان منطوق نص الفقرة الأولى من المادة الرابعة والستون من الدستور لا يفيد ذلك، لأنه لو كان قصد المشرع ذلك، لكانت الصيغة كالآتي: " أو طلب من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة رئيس الجمهورية عليه ". أو " أو طلب من رئيس مجلس الوزراء وافق عليه رئيس الجمهورية ". أو " أو طلب مشترك من رئيس مجلس الوزراء ورئيس الجمهورية ". أو " أو طلب من السلطة التنفيذية ". وعند حل مجلس النواب، يدعو رئيس الجمهورية الى انتخابات عامة في البلاد خلال مدة أقصاها (ستون) يوما من تاريخ الحل (م64/ ثانيا من الدستور). وتوجيه هذه الدعوة لإجراء انتخابات عامة في البلاد، أمر وجوبي وملزم لرئيس الجمهورية، إذ لا يستطيع أن يمتنع عن توجيه هذه الدعوة، ولا أن يتاخر فيها، لأن البلاد تقع في فراغ دستوري، فيجب الإسراع في معالجة وإكمال هذا الفراغ في أقرب وقت ممكن. ما أفهمه من نص الدستور، ان حل مجلس النواب يتم بصوت (165نائباً) بناء على طلب موقع من (110 نواب) أو بناء على طلب من رئيس الوزراء. أما رئيس الجمهورية فيكون ملزماً بالموافقة على قرار الحل وإعلانه، كما يكون ملزماً بأن يوجه الدعوة عند حل مجلس النواب مباشرة، لإجراء انتخابات عامة في غضون (ستون) يوماً من تاريخ الحل. هذه الموضوعات والمسائل القانونية تصبح حديث الأوساط القانونية ومرتكزاً للمناقشات القانونية، فور إقدام الساسة على اتخاذ القرار الصائب، وهو حل مجلس النواب، وإجراء انتخابات مبكرة، فإن حدث ذلك تنفس الشعب قليلاً. اضف على ذلك، إذا كانت نتائج الانتخابات مبكرة أو غيرها، معبرة عن إرادة الشعب تعبيراً حقيقياً، اطمأن الشعب إلى النظام والديمقراطية وممثليه، ومن ثم يسود الاستقرار ويعم الأمن، أما إذا كانت نتائجها مغايرة تماماً لما يدلى به الشعب ويريد، كما في الانتخابات الأخيرة، التي حدث فيها بيع وشراء أصوات الناخبين بالمزاد، فتوقعوا أن يحدث في المستقبل أسوأ مما يحدث في الحاضر. وأخيراً، أقول ينبغي أن لا يجعل النظام البرلماني في العراق وسيلة مشرعة للإثراء الفاحش بالنسبة للفاسدين، ومنهجاً سياسياً ورسمياً للإفقار والاضطهاد بالنسبة لباقي الشعب.

□ كاتب واستاذ جامعي